

إن أي مجموعة بشرية ولكي تتميز كمجتمع مترابط عليها أن تمتلك سمات محددة تربط بين أفرادها بعضهم إلى بعض، وتميزهم عن جيرانهم.

وإن ما نبعيه هو أن نكتشف ما الذي كان يميز الآشوريين ويفرزهم كشعب مختلف عن غيره في العالم القديم.

نحتاج إلى العناية عند إطلاق المصطلحات نظراً لأن لدينا صوراً عقلية لمجموعة تدعى الآشوريين.

وليس معنى هذا أن أحد أفراد هذه المجموعة سوف ينظر إلى الأشياء بنفس الطريقة، وسوف يعين هويته الشخصية باتخاذ اسم الآشوريين، والحقيقة أننا نعلم أنه وفي أحد الأوقات لم يكن هذا هو الحال بالضبط، وذلك نظراً لأن لاسم آشورايو الذي يترجم بكلمة آشوري كان يعني شيئاً أكثر تحديداً مما نفهمه من كلمة آشوري.

ففي القوانين التي كانت سائدة في العصر الآشوري الأوسط كان لهذا الاسم معنى طبقي يطلق فقط على الشعب من الطبقة الدنيا.

لقد أطلق بعض شعوب الشرق الأدنى القديمة تعريفاً واضحاً لما كانوا يُعدونه أساساً لوحدتهم مما يميزهم عن جيرانهم.

ويمكن أن نتبنى وجهات النظر حول مثل هذه الأمور دون أن تتوافق مع الحقائق التاريخية، إذ إن الإسرائيليين التوراتيين هم خير مثال عن وجود شعب ذي معتقدات ذات أسس تاريخية مشكوك في أمرها، وكانت تقاليدهم الراسخة تؤكد أن هناك عاملين قد وحدهم وميزاهم عن الآخرين.

فقد كانت قبائلهم حسب قولهم تتحدر جميعها من أب واحد (وهذا بالطبع غير صحيح) وقد دخلت هذه القبائل في ميثاق وعهد استثنائي مع إله محدد وهو (يَهُوَه) (وهذا أمر مشكوك فيه) فقد شعر الإسرائيليون بوعي قومي مؤسس على مفهوم الأصل المشترك من رجل واحد مع الانفصال عن السلالات والأصناف الأخرى غير الموجودة وتقاليدهم وعن أمتهم، وحماية قوانينهم ولكن الآشوريين تحرروا من هذا النوع من العنصرية.

فلم يعلن أي إله آشوري أبداً كون سلالة أي شخص معين ما هي إلا ذريته الخاصة فحسب، ولم يعد أي مشروع آشوري أبداً إلى سن تشريع ضد الشعوب الأجنبية الأخرى كما فعل الإسرائيليون، فتقول التوراة: (لا ينبغي أن يتبادلوا الزواج مع الأجانب، ولا تزوجوا أبناءكم لأبنائهم ولا تسمحوا أن يتزوج بناتهم من أولادكم).

لقد كانت معتقدات الإسرائيليين مرتبطة بالطبقية القبلية لإسرائيل، وقد سعت آشور كما نعرفهم في الأزمنة التاريخية، كي لا يكونوا قبليين أصلاً.

ولم تلعب قضية الانحدار من أب واحد أي دور في قضية توحيد الآشوريين.

ولم يكن هنالك حسب علمنا أي تقليد لوجود أي عهد أو معاهدة بين الآشوريين وآلهتهم مع أن الإله آشور قد لعب دوراً بالنسبة للوعي الذاتي للآشوريين لدرجة تسمح أن نسميه إلهاً قومياً، ولم يفكر الآشوريون أبداً بأنهم شعب مكتفٍ بذاته أو استثنائي.

إذ إنهم ومنذ البداية عدّوا التجارة مع الشعوب الأخرى عنصراً أساسياً في الحياة، ولم يروا أي عواقب وخيمة ناتجة عن الاختلاط مع الشعوب الأخرى، كما فعل الإسرائيليون، وقد كانت سياستهم الأخيرة والتي اتبعوها بالنسبة إلى التهجير مرتبطة بهذه النقطة، وغالباً ما كنا نسمعهم يقولون: إن الشعوب المهجرة كانت تستوطن وتعامل كالأشوريين بالضبط.

لقد خلقت سياسة التهجير التي ابتدعها الملوك الآشوريون شكلاً جديداً وفريداً من أشكال المجتمع، بل إن مزيج المجموعات الوطنية كانت الفروق العرقية فيه غير ذات بال.

فلقد نقلت مختلف الشعوب في الشرق الأدنى إلى آشور وبدؤوا بالعمل كمزارعين أو حرفيين أو تجار أو جنود، وبمرور الزمن أصبحوا متوحدين في تلك الخلطة الكبيرة التي هي آشور، ولم تكن هذه الخلطة مجرد مصادفة أو منفعة. فقد كانت هناك أسسٌ نظرية لها قد عبّر عنها باصطلاحات لاهوتية دينية. فقد كرم الآشوريون آلهتهم بأن حولهم سلطان الحكم فوق جميع أرجاء العالم المعروف.

فقد دعا الملك توكولي نينوترا الأول نفسه بأنه الشخص الذي نادى باسمه الإله آشور والآلهة العظمى بإخلاص وثقة، وأنه الشخص الذي سلمته الآلهة زمام أركان الأرض ليحكمها، وأنه الشخص الذي وثقت به الآلهة وأتمنته على أملاكها.

وهكذا فإن الآلهة قد خصصت جميع البلدان الأجنبية لملوك آشور. والآن دعونا نعود إلى الأسباب التي وحدت الآشوريين أنفسهم، إذ نحن نلاحظ أن اللغة هي من العوامل الموحدة الرئيسية.

وقد كان الآشوريون يعتقدون أن الشعوب القاطنة في الجبال حولهم كانوا يتكلمون بشكل مضحك، وهكذا كانت النقوش الملكية تطلق على اللغات التي كانت تتكلم بها الشعوب الأخرى، وكانت تذكر أن بعض الغنائم لها أسماء من الصعب كتابتها.

ولكن لم تكن هذه القضية علامة كافية للاختلاف نظراً لأن الجيران الجنوبيين في بابل كانوا يتكلمون لهجة مختلفة ولكن بنفس اللغة.

وكان الدين هو القوة الموحدة الأعظم فعالية، فقد كانت جميع شعوب الشرق الأدنى تدين لعدد من كبار الآلهة، مع أنه كان هناك بعض المناطق أو السياقات الاجتماعية كان لإله معين أو مجموعة من الآلهة مركزاً فريداً فيها. وكان منها الإله آشور الذي كان من المعتقد أن يمتلك السياسة في بلاد معينة أصبحت تدعى فيما بعد بلاد آشور.

ومن هنا أتى الاسم آشور، وقد نشأ الاعتقاد أن سلطة آشور امتدت فوق العالم المتحضر، وكان من وظائف وواجبات الملك تأكيد وصيانة سيادة الإله آشور. وللوهلة الأولى، ربما يبدو هذا وكأنه نوع من النزعة القومية والإمبريالية ذو شكل معين، وفيه الفكرة التجريدية للقومية الممثلة بالإله ولكن ليس الأمر بهذا الوضوح والصراحة.

فقد كانت تلك الفكرة مؤسسة على فكرة لاهوتية ودينية لآشور، وهي أن الإله كان لديه خطة بالنسبة للبلاد، وأنه قد انفصل عن أرضه وشعبه، فالقومية ليس لها أهمية دون وجود مجموعة بشرية، ولكن بالنسبة للتفكير في الشرق الأدنى يستطيع الإله أن يتواجد بشكل مستقل عن شعبه وحتى عن وطنه، وباستطاعته حتى هجر ومعاقبة شعبه، الأمر الذي ليس باستطاعة القومية المجردة عمله.

وقد كانت آشور تؤلف سلسلة من الوحدات الثانوية، فقد كان الفلاح العادي مرتبطاً بقطعة من الأرض إما بوضع اليد أو بالحق في حريتها وزراعتها، وكانت هذه القطعة من الأرض تخص قرية معينة وكانت القرية بدورها مرتبطة إما مباشرة أو عن طريق إحدى البلدات بإحدى المدن الرئيسية، مثلاً مدينة آشور أو نينوى أو أربيل أو أرابخا، وقد كان ارتباطها بالمدينة متمثلاً بالضرائب التي تدفعها، والأعياد الدورية الدينية التي لها الحق والواجب بالمساهمة فيها.

وبإمكان الاستئناف للسلطات في المدينة في حالة حدوث خصومات قضائية أو إدارية وفوق الجميع متمثلة بالحقيقة التي مفادها: إن المدينة هي الوجهة الزاخرة

بالأحداث التي تتجه إليها جميع المنتوجات في البلاد، ومراكز الإنتاج والتوزيع الذي يجري للبضائع المستوردة والمصنعة التي لا يمكن إنتاجها في القرية.

وقد كانت المدن الكبرى نفسها مرتبطة بعضها مع بعض من جهة العمل تحت إدارات مدنية متشابهة، ومن جهة أخرى بكونها جميعها خاضعة بشكل أو بآخر من أشكال التوجيه من قبل مركز مشترك للإدارة تحت إشراف الملك.

وهنا تنتهي الدورة في هذه النقطة ونجد عندها أن الملك هو المركز المشترك لجميع الآشوريين، وفوق ذلك فإن الملك يقدم الارتباط مع العالم الآخر لكونه الممثل البشري للإله آشور.

ومن جهة سياسية فقد كانت دولة آشور مستقرة مدة عدة قرون، فقد كان هناك عدد من الدسائس والمكائد من حين لآخر في أعلى مستويات المجتمع لاستبدال الملك الموجود بشخص آخر من فروع العائلة المالكة، ولكن لم تحدث أي حوادث من التمرد الشعبي أو المحاولات لتغيير المؤسسات الاجتماعية، وكان الاستقرار السياسي انعكاساً ونتيجة للاستقرار والطبيعة التي يتميز بها المجتمع الآشوري غير المجزأ.

كان الآشوريون شعباً هجيناً وهم يعرفون ذلك، وكان النقاء العرقي ليس بذي قيمة بالنسبة إليهم، ومنذ أقدم الأزمنة كان لديهم تاريخ عنصري خليط، ومع أن أجدادهم لم يتأثروا بهذه الأمور منذ أواخر الألف الثاني والألف الأول، إلا أنهم كانوا جميعاً على تمام الوعي، وهذا مذكور مراراً في النقوش الملكية، أن شعوباً من خارج آشور كانوا يتوافدون ويضافون إلى الأعداد الأصلية من البلاد ويمتزجون بها، إلا أنهم كانوا يعاملون كأهل البلاد الأصلية.

وفي الفترة المعروفة بالفترة الآشورية الوسطى (وهي النصف الثاني من الألف الثاني ق.م) كان هناك بضعة من الآشوريين بينها بعض الموظفين الكبار يحملون أسماء حورية، وكان الاختيار في الإمبراطورية الآشورية في القرن الأول لا ينحصر في خط النسب الذي أتى منه الشخص، بل في سلوك هذا الإنسان تجاه المجتمع الأكبر وولائه للإمبراطورية العالمية التي يحكمها الإله آشور.

وكان هناك إمكان وصول أحد الملوك المقهورين في بابل إلى أعلى درجات الإدارة في آشور، وتظهر لنا أسماء بعض الحكام الآشوريين في المناطق أنهم كانوا من أصل آرامي أو فينيقي أو يهودي.

ولم يكن الإنسان في آشور مجبراً أن يعبد الإله القومي آشور، وذلك لأن مجموعة الآلهة المتواجدة حول آشور كانت مجموعة مرنة تقبل الآلهة من أصول غير آشورية، وهذا لا ينطبق على الإسرائيليين المتزمتمين الذين لا يقبلون سوى الإله (يَهُوه) فقد كانت ثقة الإله آشور بنفسه وسيطرته لا تجيز أن يكون إلهاً غيراً.

لقد رأينا الخطوط المختلفة في بنية آشور ما قبل التاريخ، والأشهر فيها تلك المجموعات الثقافية التي وجدت في حسونة وخلف (وبشكل هامشي) في السامرة، ولقد أتت فيما بعد بعض التأثيرات من الجنوب وهم شعب أبيد في فترة ما قبل التاريخ، والسومريون عند فجر التاريخ وكلاهما ينحدران من أصول عرقية تلك المساهمات البارزة في المظاهر الثقافية، وهناك آثار لتلك المظاهر (تختلف عن السومرية) تبقى في أسماء الأمكنة، وبعضها لا يمكن تفسيرها بأنها إما سومرية أو سامية، ففي أوائل الفترة السومرية (وربما قبلها) بدأت الهجرات الجماعية للشعوب التي تكلمت اللغات السامية الآتين من الجنوب الشرقي والتي ظلت تشاهد الإمدادات التي تأتي لنجدتها حتى نهاية الإمبراطورية الآشورية.

وفي الألف الثاني أتى إلى المنطقة تدفق قوي من الحوريين الذي ترك آثاراً دائمة في الثقافة الآشورية ولكن لم تكن أقل توكيداً في البنية العرقية أو الإثنية، وهذا هو ما شكل الإطار.

ولقد تدفق إلى هذا الإطار أو البنية عدة عناصر عرقية دون انقطاع عن طريق ثلاث أقنية رئيسية من الهجرة، وهي: السبي، والزيجات المختلطة من قبل بعض الناس كالتجار الذين يقضون وقتاً طويلاً في الخارج، وكانت هذه القناة هي التي لا نعرف عنها الكثير وكانت أقلها أهمية.

باستطاعة الهجرة إحداث تغييرات كبيرة في بنية المجتمع، فنحن نعلم أنه في منتصف الألف الثاني انقضَّ المهاجرون الحوريون على السكان القدماء في بعض

أجزاء دولة آشور، بينما أحدث الآراميون الساميون الآتون من وراء نهر الفرات عدة تغييرات رئيسية في نهاية الألف الأولى قبل الميلاد، وإن المستوطنين من هذا النوع ربما ظلوا متوقعين عدة أجيال ولكن وبمرور الزمن دخلوا هم أيضاً في عالم آشور المختلط، إذا إن المنطقة التي وجدت الإمبراطورية الآشورية فيها دعمها الأخير حيث وقفت للنهاية كانت ما بين حران وكركميش، تلك المنطقة التي كانت في زمن ما حوريه وبعد ذلك أصبحت آرامية بشكل سائد ومهيمن.

وكانت هناك طبقات أخرى من المهاجرين تشتمل على شعوب تفرقت بسبب الاضطرابات في آسيا الصغرى نحو سنة (٢٠٠ ق.م).

وكان هناك شعب من هؤلاء يدعى شعب الحوشكاي القريب من الفرنجيين الذين أتوا فيما بعد والذين سمح لهم بالقيام بعدة مصادمات مع دولة آشور بالاستقرار وقد عدوا وكانهم آشوريين.

وعلى مقياس أقل ولكن لا يمكن إهماله لفترة طويلة كانت الهجرات التي وصلت إلى دولة آشور وسهولها والمؤلفة من عائلات منفردة آتية من الجبال.

ونظراً لضآلة أهميتها الفردية فليس من المحتمل أن نسمع عن حوادث فعلية بالنسبة لهذا الاستيطان المستعمل لدى شعوب كردستان وهم بين السكان في وثائق وجدت قرب كركوك في القرن الخامس عشر قبل الميلاد.

ولكن وفي النهاية نجد أن أكبر المساهمين في تغيير حالات السكان وامتزاجهم كانت سياسة التهجير، وبالنسبة للعالم الحديث نجد أن هذه الكلمة تعني شؤوناً عاطفية، ومن السهل أن تصبح الحقائق الأساسية حقائق ضئيلة الأهمية في مواضع تحبط أحاسيس الرحمة والشفقة.

ولقد نوقشت هذه القضية برمتها على يد **b.oded** في كتابه الهجرات الجماعية والمهاجرون في الإمبراطورية الآشورية الجديدة (١٩٧٨).

لقد مارس الملوك الآشوريون تهجير الشعوب المهزومة في القرن الثالث عشر ق.م ولكنها بقيت ظاهرة رئيسية لسياسة الدولة ابتداء من القرن التاسع ق.م حيث كان عدد المهجّرين يصل إلى ربع أو نصف مليون نسمة بالنسبة إلى عدد من الملوك. ولقد ساعد هذا على إنشاء مجتمع داخل الامبراطورية الآشورية وداخل آسيا نفسها، وكان هذا المجتمع خليطاً في عرقيته ولغته، فلم يكن للملوك الآشوريين أي خلفية عرقية بالنسبة إلى مغامراتهم العسكرية وتوسعاتهم وتهجيراتهم، وأشركوا الدول المهزومة والخاضعة في الجيش الآشوري، وقد أسكن آشور ناصر بعل الشعوب من الأراضي المهزومة في عاصمته الجديدة (كالاخ) وكان صريحاً في هذه المسألة فقد كتب يقول:

((كلا.... لقد بنيتها من جديد، وأسكنت فيها شعوباً قد هزمتها بيدي من البلاد التي حكمتها، من سوهو ولاقي وسوقا عند نقاط عبور الفرات، وزاموا وبيت عديني وحاتي وقد أسكنتهم هناك)).

ولما لم تكن هذه الشعوب من أصول عرقية واحدة ولكنها كانت تمثل انتشاراً عريضاً من الجنسيات، ولقد أسهمت مثل هذه الهجرات في حدوث خلفية جديدة كلياً للمدن الآشورية التي كانت هدفاً لقدوم أكثرية المهاجرين المعروفين. وأصبحت المدن الآشورية عالمية ومتعددة اللغات، حيث أصبح الشعب الآشوري الحقيقي عبارة عن أقلية.

ونظراً لأن المهاجرين كانوا يتحركون بشكل مجموعات والوقت الذي نقل فيه الآشوريون الشعوب الأجنبية عمداً بشكل مجموعات احتفظت بعصبيتها العرقية، فإن هذه المجموعات لم تتمثل بسرعة السكان الذين وضعوا فيما بين ظهرانيهم، ولقد عرف الملوك الآشوريون أن هناك عدداً من اللغات كانت مستعملة داخل بعض مدنهم.

وبينما بذلت جميع المحاولات لإقناع المستوطنين الجدد بقبولهم كأفراد في الإمبراطورية، إلا أنه ليس هناك من سبب يدعونا لافتراض أن هذا الضغط لاستعمال لغة معينة أو خدمة إله معين قد نجح في مبتغاه.

وهكذا نرى الملك سرجون الثاني يتكلم عن معاملته لمزيج من الشعوب المستوطنين بجانبه في عاصمته الجديدة دور شاروكين بما يلي:

(هناك شعوب من جهات الدنيا الأربع، ذوو لغات غريبة وكلام مختلف يسكنون في الجبال والسهول، لقد استوليت عليهم كغنائم طبق كلمات آشور سيدي لقد جعلتهم ذوي غرض واحد، ونية واحدة وجعلتهم يسكنون في داخل المدينة (أي: داخل دور شاروكين) وجعلت مواطني آشور الماهرين في عمل كل الأعمال مراقبين ومشرفين لكي يعلموهم العادات وأن يخدموا الآلهة والملك).  
لم تكن ثقافة الإمبراطورية الآشورية الجديدة ثقافة آشورية محضة، ولم تكن حتى آشورية بابلية بل كانت ثقافة هجينة نغلة.

وقد كان أحد العوامل الرئيسية التي دخلت أثناء الألف الأول قبل الميلاد، مسببة عن دخول الآراميين، وهم بدو رحل أتوا من الصحراء السورية، فقد كان للغتهم الآرامية تأثير على اللغة الآشورية التي أخذت كثيراً من الكلمات والمصطلحات من اللغة الآرامية.

أما نظام الكتابة الآرامية الأبسط الذي كان يجري على قطع من الخزف أو الجلد والباييروس، هذا النظام بدأ استعماله جنباً إلى جنب مع النظام المسماري على الخزف، وقد كان مقدرًا لهذا النظام أن يتفوق (ولكن لم يحدث ذلك إلا بعد سقوط الإمبراطورية الآشورية) وأصبحت الآرامية بالحقيقة لغة رسمية في آشور أثناء حكم تغلات بلاسر الثالث (٧٤٥-٧٢٧) لأننا نشاهد على أحد أنصابه كاتباً يكتب بمواد مناسبة للخط الآرامي إلى جانب كاتب آخر يكتب بالخط المسماري وكان كلاهما يسجلان نسخاً متشابهة عن غنائم الحرب.

لم يكن الآراميون الشعب الوحيد الذي أثر على الثقافة الآشورية في الفترة الآشورية الجديدة، أو أننا نجد بين الكتبة أشخاصاً مصريين مذكورين إلى جانب الآشوريين والآراميين بشكل أناس يستلمون الإعاشة، وبهذا أصبحوا على صلة رسمية بالبلاط، وإن قوائم الإعانة هذه تذكر أشخاصاً غرباء آخرين لم تذكر مهنتهم ولا أعمالهم بل كان من المحتمل أن يكونوا ضباطاً عسكريين أو

تجاراً أو مبعوثين أجنب، أو ربما رهائن من الأمراء احتفظ بهم في البلاط الآشوري كضمانات أو كفالات للسلوك الحسن للدولة التي أتوا منها.

وكان بين أولئك المجموعات من الموظفين الأجانب أشخاص إسرائيليون وفينيقيون وميديون ومانيون (من شمال غرب إيران) وأناس من شمال سورية وآسيا الصغرى والأناضول.

لقد كان عدد كبير من اللغات يتمثل في البلاط الآشوري، فقد جلب الأمراء الملكيون من الدول التابعة إلى البلاط الآشوري بقصد تثقيفهم وتعليمهم ولكي يقولوا بقالب الحكام الموالين في المستقبل، وليخدموا كرهائن لتأمين السلوك الحسن للدول الحاكمة والمالية لآشور.

وكان هناك أيضاً إداريون ذوو خبرة أجنبية ومعرفة باللغات الأجنبية فضلاً عن كونهم مترجمين وكتبة، ولدينا أمثلة من هذا النوع وجدت في نص يخبرنا كيفية وصول أحد السفراء إلى آشور من بلد بعيد يفترض أنه ليديا (مع أن ذلك لم يثبت نهائياً) في آسيا الصغرى.

ويتمثل الملك آشور بانيبال أنه هو المتكلم:

لقد وصل حدود بلادي

وعندما رآه شعب بلادي قالوا له:

من أنت أيها الغريب

ومن أي بلد لم تطأها

أي قدم على الطريق (إلى هنا)

ولقد جلبوه أمامي - إلى نينوى عاصمتي

وهي التي تحتوي لغات من الشرق والغرب

والتي نصبني الإله آشور متسلطاً عليها

ولكن لم يكن عندنا من أحد يتقن لغته

فقد كانت لغته غريبة  
ولم يستطيعوا فهم خطابه  
ولقد جلب معه من حدود بلاده.

ولم يفهم ما قد جلبه معه، ولكن من المظنون أنه كانت رسالة مكتوبة  
باللغة الأكرية وذلك للتغلب على الحواجز اللغوية.

إن معرفتنا عن التركيب الاجتماعي الآشوري هي معرفة متقطعة وغير سوية،  
إذ إنه وفي بعض الفترات، لدينا معلومات تتصل بشكل مباشر بمظاهر الحياة  
الاجتماعية.

بينما وبالنسبة للمظاهر الأخرى فإننا مجبرون أن نستنتج ما نستطيع فهمه من  
الإيماءات الواردة من نصوص ربما كان فحواها مختلفاً عن الاهتمامات التي نحن  
بصددها، بحيث إن التلميحات التي يعطونها غامضة ومحيرة.

وكما هو الحال بالنسبة للثقافات الأخرى فلقد مرت المجتمعات الآشورية  
بتغيرات بمرور الزمن، وإن ما هو حقيقة بالنسبة لها في إحدى الفترات من الممكن  
أن لا يكون هكذا في فترة أخرى، وإن أحد الأزمنة التي لدينا أخبار صادقة عنها  
(على الرغم من وجود عدة فجوات في التفاصيل) هو العصر الآشوري الأوسط حتى  
نهاية الألف الثانية ق.م، وكان هذا الأمر نتيجة لمصادفة سعيدة أي: عند اكتشاف  
الألواح المسماة في آشور، والتي تحمل نصوص القوانين الآشورية المتوسطة وهي  
ذات ارتباط خاص ببعض نواحي المجتمع.

وبصورة خاصة هناك لوح متداول يضم (٥٩) فقرة حسب التقسيم الحديث،  
وهو يهتم اهتماماً بالغاً بالمسائل التي لها علاقة بالنساء.

تذكر لنا القوانين أن المجتمع الآشوري كان مؤلفاً من فئتين متميزتين  
اجتماعيتين وهما: فئة الأحرار، وفئة غير الأحرار.

وكان الكلدانيون يطلقون على هاتين الفئتين اسمي عايلو (اميلو) للفئة الأولى، وأوردو (أردو) للفئة الثانية، وترجم عادة بالتوالي: الرجل الحر، والعبد، ولقد ظهرت تعقيبات في هذا المقام عند تقديم نوع ثالث وهو (الآشورابو) والآشوري. ومن الواضح أن الآشورابو كان رجلاً حُرّاً، ونظراً لأن نصوص القوانين تحدد فرقاً ما بين معاملة الآشوريو والعايلو فإنه من الواجب أن يكون هناك نوع خاص من الرجل الحر.

وتدل القوانين أن الآشورية كانوا أقل شأناً من العايلو أي: إنه كان هناك تدرج في الأوضاع ما بين الرجال الأحرار.

وعندما تحصل رغبة للإشارة إلى رجال أحرار من درجة منخفضة عندها تستخدم كلمة آشوريو، ولكن بعض الباحثين قد فسروا هذا بشكل مختلف أي: بوجود تقسيم ثلاثي للطبقات الاجتماعية باعتبار أن (عايلو) تعني: الرجل الشريف النبيل.

ولكن نظراً لأن عايلو تبدو بأنها تستعمل للدلالة على مرتبة أعلى من الآشوريو، فإن ذلك يبدو قضية من الصعب الدفاع عنها.

وقد أصبح الوضع مختلفاً بحلول زمن الإمبراطورية الآشورية الجديدة في الألف الأول ق.م، وكان الوضع الأهم بالنسبة للرجال الأحرار يخص الموظفين الملكيين الذين كانوا يدينون بمراكزهم وسلطانهم للعطف الملكي وليس للوراثة، مع أنه كان يحدث أحياناً أن يُعيّن شخص في وظيفة كان والده يشغلها سابقاً.

وأما في أسفل السلم الاجتماعي فإن التمييز ما بين الرجل الحر والعبد تلاشى، وذلك بسبب اختزال جميع مجتمعات الفلاحين وإلحاقها بالعبودية بعد أن خسر الفلاحون حقوقهم القديمة بالنسبة للأراضي.

كانت آشور أصلاً بلداً مؤلفاً من قرى زراعية، وبلدات ريفية، مع وجود عدد قليل من المدن الرئيسية وهي: آشور، ونينوى، وأربيل، وربما أرانجا، وهؤلاء فقط اعتبروا المدن الحقيقية.

وأما المدينة الخامسة وهي: كالنج فعلى الرغم من الذروة التي وصلتها والمنعكسة في الأطلال الضخمة في نمرود، إلا أنها لم تكن ذات أهمية قومية سوى خلال قرنين من الزمن في الألف الثالث قبل الميلاد.

وكان هناك بين المدن المهمة التي كانت كثيراً ما تذكر والتي كانت ذات أهمية محلية هي: كاليزي وكوربعل (لم نجد موقعها بعد) وشيبانيبا.

وهناك عدد لما يمكن أن ندعوها بلدات ريفية نجدها في هذه الأيام بشكل ركامات وروابٍ كبيرة، وبعضها تحدد موقعه، وبعضها لم يتحدد.

ولكن ليس هناك ما يشبه خليط المدن التي تواجدت اعتباراً من زمن السومريين فصاعداً في بابل جنوباً، وبمحاذاة نهر الفرات وديالا، وكانت الفروق مرتبطة بالمناخ.

أما في بابل فقد كانت الأعمال الزراعية مستحيلة دون وجود الري، وهذا مع وجود مجاري المياه ومصادرها الضخمة يقتضي وجود تجمعات كبيرة من الناس داخل بنية اجتماعية موحدة، لكن هذا العامل كان أقل أهمية بالنسبة لآشور، حيث تتوفر الزراعة المدعومة بماء المطر في كل مكان تقريباً.

وهذا لا يعني أن الري لم يكن موجوداً في آشور بل لقد كان فعلاً موجوداً ولا يزال، ولكن كان مساعداً مفيداً أكثر منه ضرورة لا يستغنى عنها للزراعة هناك.

سوف نبحث في موضوع الحياة والبلدات والمدن في مكان آخر من هذا الكتاب.

أما في الوقت الحاضر فسوف نعالج قضية الأرض، وإن مسألة امتلاك الأرض في آشور هي قضية معقدة ولا تزال عصية على الفهم، لاسيما وأنه في حالة وجود مفهوم لا بأس به حول الوضع، لكن ليس من الممكن عمل أي استنتاجات تصلح لكل المناطق وكل الأزمنة، إذ إن المصدر الرئيسي لاستنتاجاتنا هو كتاب القوانين الذي يعود إلى أواخر الألف الثاني، وهذا يعالج بالإضافة إلى قضايا أخرى مسألة امتلاك الأرض.

وقد عرف من عدة وثائق ذات علاقة بمسألة بيع الأراضي، ويبدو أنه أصلاً وفي بلاد آشور وقبل أن تتطور الدولة لتصبح كينونة قومية كانت الأرض ملكاً لعائلات كبيرة، إذ إنه لا يزال هناك آثار لهذا النظام في الفترة الآشورية الوسطى، مع أنه وفي ذلك الوقت كانت العائلات الكبيرة قد تجمعت بعضها مع بعض لتصبح مجتمعاً قروياً أوسع، ولكن هذا التطور قد حدد حرية العمل لأية عائلة كبيرة إلى حد ما، فلقد قسّمت أراضٍ كثيرة كانت يسيطر عليها المجتمع الفردي إلى أقسام تدعى: (الحصص) وهناك ما يدل على أن تلك الحصص قد أعيد توزيعها دورياً فيما بين العائلات الكبيرة وأصبح لبعض الأفراد حقوق مكتسبة عن طريق الشراء...

ولكن كيف استطاع بعض الأفراد من الخارج اكتساب مثل هذه الحقوق؟ إنها قضية معقدة، إذ نحن نعلم أنه بالنسبة لمنطقة كركوك في آشور وحوالي عام (٤٥٠ ق.م) (هذا هو تاريخ ما يعرف بوثائق (نوزي)) لم تكن الأراضي ممكنة التحويل قانونياً من ملكية شخص إلى آخر خارج نطاق العائلة، ومع ذلك فقد كان هناك وسائل للالتفاف حول هذا الموضوع، وهذه المشكلة في القانون ذي العلاقة بالعرف والعادات وليس بالقانون.

ومع أن نقل ملكية الأرض كان ممكناً ضمن إطار العائلة، إلا أن البيع لشخص آخر خارج نطاق العائلة من الممكن ترتيبه عن طريق تخيل تبني البائع للمشتري وإعطاء هذا الأخير قطعة من الأرض بشكل حصّة موروثّة أي: عن طريق الإرث، وعلى كل حال فإن لدينا هنا بعض الأعمال التي لم تكن آشورية في

الأصل، نظراً لأن العامل العرقي الثقافى السائد حول كركوك نحو عام (٤٥٠ق.م) كان ذا أصل حوري يرجع إلى المهاجرين الذين تعود هجرتهم إلى قرنين أو ثلاثة قرون سابقة.

وأما في آشور وفي منتصف الفترة الآشورية الوسطى كان من الممكن للأفراد شراء بعض الحقوق في الأرض دون القيام بعمل أي حيلة أو ذريعة، وإن عملية بيع أراضي الأبحار هذه قد امتدت إلى الفترة الآشورية الجديدة في الألف الأول ق.م. ومن المحتمل ونظراً لأن معظم عمليات نقل الأرض حدثت في الأزمنة القديمة، فإن مالك الأرض عن طريق الوراثة لم يكن لديه أي نية لبيع هذه الأرض، ولكن حقوق الملكية هذه كان من الممكن رهنها كضمان للديون، والأغلب أن مثل هذه الإجراءات سوف تكون مقدّمة لفقدان المالك الأصلي لحقوقه.

هذا ومن الممكن وجود الحاجة إلى إجراء قرض وذلك للتغلب على الصعوبات المادية للعائلة ابتداء من وقت البذار حتى وقت الحصاد، وإذا حدث حصاد سيئ في الموسم فإن ذلك سوف يجعل المدين غير قادر على الدفع، مما يؤدي إلى حبسه.

وهكذا فقد كان يحدث في الفترة الآشورية الوسطى أن يكون مقرضو الأموال الذين كانوا قد حصلوا على الثروة عن طريق التجارة هم المشترون البارزون لحقوق الملكية، وكان بوسع الشخص الذي اشترى الأرض من حيث المبدأ أن يختار قطعة الأرض شريطة ألا يؤدي ذلك إلى المساس بحقوق المجتمع ككل، أو حقوق العائلات الكبيرة.

وفي الأصل كان شراء قطعة من الأرض ينتج عنه أن يصبح المشتري عضواً في المجتمع القروي، وأن لا يلتزم بالامتيازات التابعة لحق الملكية فحسب، بل أيضاً أن يلتزم بواجبات المجتمع التي توجبها مثل هذه الحقوق، وفي مثل هذه الحالة فإن الأرض سوف لا تضيع بالنسبة للمجتمع بل بالعكس تبقى الأرض جزءاً من أرض المجتمع.

وهكذا فإن المجتمع قد يريح عضواً جديداً، ولكن وبالتدرج يعمد بعض الأشخاص الأغنياء مادياً وبعض العائلات التي نجحت في بناء ضيع متكاملة بعد

بيع قطع الأرض التي كانت أراضي للمجتمع وهذه الضيع لم تكن خاضعة لإعادة التوزيع.

وفي النتيجة أصبح الفرد أو العائلة الكبيرة لا يتمتع الآن بحقوق ملكية الأرض بل أصبح بالفعل المالك الحقيقي لها.

ولكن ماذا حدث لتلك العائلات التي خسرت حقوق ملكيتها للأرض بسبب الديون أو حبس الرهن، وما دامت الحقوق في المجتمع مرتبطة بحق ملكية الأرض فإن هؤلاء الناس يفقدون مكانتهم وأوضاعهم، فقد كان المدين لا يقوم برهن أرضه وبيته فحسب بل أيضاً أولاده وبناته وفاءً للرهن، وإن عجز عن الدفع فلا يخسر أملاكه فحسب بل إن أفراد عائلته الذين كفلوه يصبحون عبيداً، من الممكن بيعهم.

وكان هناك إمكانيات أخرى فإن عضوية الفرد في المجتمع لم تجلب له الحق بأراضي المجتمع فحسب، بل تجلب له بعض الالتزامات لخدمة المجتمع، مثلاً رصف وفتح الطرق وأعمال الري أو الخدمة العسكرية، ولكن أصبحت الحقوق والواجبات الآن منفصلة بعضها عن بعض فالحقوق والامتيازات قد استولى عليها الأغنياء، في حين فرضت الواجبات على الفقراء، وحالما زادت الفروق بين معاملة مالكي الأراضي والفقراء الذين يملكون أرضاً أصبح مالكو الأراضي يعاملون الفقراء معاملة لا تشبه معاملة العبيد تماماً، بل كتابعين ملتزمين بتأدية بعض الخدمات للمجتمع التي كانت أصلاً مسؤولية أصحاب الأرض، وقد استطاع هؤلاء التابعون أن يستمروا في الأرض التي كانوا هم بأنفسهم أو أجدادهم يملكون الحق فيها.

وفي منتصف الفترة الآشورية الوسطى كان مقرضو الأموال هم ذوي العلاقة بالنسبة لشراء الأراضي التي كان يملكها الفلاحون، وفي أثناء الفترة الآشورية المتوسطة كان من أشهر الناس في هذا المجال هم الموظفون في الإدارة الملكية، ومع أنه في هذا الوقت كانت معظم الأراضي قد ضاعت من مالكيها من الفلاحين الأصليين، إلا أن العملية لم تكتمل بعد، ففي أوائل القرن الثامن كان

لا يزال هناك بعض الأراضي التي لا يزال عليها أصحاب الأراضي الصغار نظراً لأن هذه الأراضي قد بيعت إلى موظفين كبار كانوا يبنون بعض الضيع.

ولقد حصلت انتقادات على مثل هذه الأوضاع في يهوذا، وقد قاد هذه الانتقادات النبي أشعيا (٥-٨) الذي قال:

((ويل لأولئك الذين يصلون بيتاً ببيت، أو يضيفون حقلاً إلى حقل)).

فقد قيل: إنه وفي بعض الحالات كان الموظفون العاملون في شراء الأراضي يعملون في الوقت نفسه بصلاحيات رسمية في إنشاء ضيع ملكية، ولكن من الصعب إثبات هذه الأقوال..

-

وفي القرن الثامن لم يعد المواطنون الذين اشتغلوا فعلاً في الأرض من المواطنين الأحرار بل كانوا يُعدّون جزءاً من الأرض التي يشتغلون فيها، وكان من الممكن أن يباعوا مع الأرض وينتقلوا مع انتقال ملكية الأرض.

وهكذا نرى أنه وفي مرسوم ملكي نموذجي يُعطى أحد الموظفين المرضى عنهم إعفاءً من الضرائب بالنسبة للبساتين والحقول والأشخاص الذين قد حصل عليهم وجعلهم أملاكاً خاصة به شأنهم شأن الأرض.

ولكن هل يجوز لنا أن نعد هؤلاء الفلاحين عبيداً؟

علينا أن نفهم معنى العبودية، وما هو الدور الذي لعبته في حياة الآشوريين، فقد وجدت العبودية ولكن العبودية كمؤسسة لم تكن ذات أهمية اقتصادية مرموقة، ومن الممكن مناقشة هذه الملاحظة، ولهذا أصبح من الواجب أن نوضح ما نعنيه بكلمة العبودية في السياق الحالي.

وتعود هذه الملاحظات للعبيد كأفراد وليس لأسرى الحرب ولا لتلك المجموعات القومية التي هُجرت بشكل جماعي، ولا لتلك المجموعات الزراعية التي كانت تطالب بالاستقلال عن مالك الأرض، فالعبد بمفرده كان شخصاً ليس له أي حقوق يملكها شخص آخر، ومن الممكن بيعه وشراؤه.

أما أسرى الحرب والمهجرون من جهة أخرى والذين من الممكن نقلهم من موطنهم الأصلي للقيام بعمل بعض الواجبات للدولة ، فإنهم ظلوا أحراراً ، وتظهر هذه المسألة بما لا يدعو مجالاً للشك ، وتسجيلات المفاوضات فيما بين الموظفين الآشوريين والشعوب الواقعة تحت الحصار (كما هو الحال في بابل وآشور) وهناك كان المحاصرون يخبرون بصراحة أنه من الممكن تهجيرهم ، ولكن لم يذكر أي شيء عن استعبادهم ، وكان من الممكن أن يصبح أحفاد الأشخاص المهجرين مندمجين بحيث لا يمكن تمييزهم سوى بالنسبة لأسمائهم عن السكان الآشوريين الأصليين.

وقد كان الجزء الأكبر من الأعمال الزراعية يُنجز عن طريق الرجال الأحرار وليس عن طريق العبيد ، وهؤلاء كانوا آشوريين أحراراً أو من المجتمعات المهجرة من الأحرار.

أما الفلاحون الآشوريون المساكين فقد كانوا في نفس الوضع كالجماعات من الأحرار المهجرين الأجانب ، مع أنه كان من الممكن بيعهم مع الأرض ولا يمكن بيعهم كأفراد بعيداً عن الأرض ، وبهذا الاعتبار لم يكونوا عبيداً مع أنهم أحياناً كان اسم العبيد يطلق عليهم.

إن اسم العبيد أو كما يترجم بكلمة (أردو أو أورادو) لم يكن وصمة عار ، بل كان يعني : حالة متدنية لشخص تابع لشخص آخر ذي سلطة معترف بها ، وكان الموظفون الكبار عندما يكتبون إلى الملك يشيرون إلى أنفسهم بكلمة (أوردو) ولكن هنا لم يكن أكثر من مجاملات تعني خادمكم المطيع ، وبالتأكيد لم تكن تعني حالة حقيقية من العبودية كما نفهمها ، وحتى الملك كان يدعو نفسه بالعبد بالنسبة لعلاقته مع الآلهة.

ومع ذلك كانت هذه اصطلاحات خاصة ليس لها علاقة بالعبودية الحقيقية التي فيها تصبح جميع الحقوق لأحد الأشخاص ملكاً لشخص آخر ، وقد وجد أن هذا الوضع قد شهدت عليه الوثائق القانونية حيث يوصف أحد الأشخاص بصفة عبد لشخص آخر ، ولكن هناك مفارقات ، إذ حتى في مثل هذه الأحوال هناك

كان الأشخاص الذين يوصفون كعبيد يملكون الأراضي التي يمكن لأحفادهم أن يرثوها.

تشير العبودية شعوراً عميقاً في الأزمنة الحديثة لدرجة أنه من الصعب أن لا ننظر إليها إلا بشكل مختلف عما هي في مفهوم العالم القديم، ولكن في منطقة الشرق الأوسط القديم كانت حقيقة حيادية من حقائق الحياة، وهي بذلك تشبه الوظائف في الأوضاع الاقتصادية الغربية في الوقت الحاضر، وهي التي تُملي علينا موجبات أنشطتنا وتحدد استعمال الناس لأوقاتها طيلة حياتهم، وهكذا وكما أن الضغط الاقتصادي يجبر الشخص المحترم في هذه الأيام على العمل في وظيفة يكرهها أو تجبره على البطالة، وهكذا في الأزمنة القديمة كان هناك عدة عوامل تتحدد لتوصل شخصاً ما إلى حالة العبودية بسبب الديون.

وإن العبد الآشوري لا شك أنه يكره بعض النتائج التي تجلبها له حالة العبودية تماماً، كما يكره رجل حر بعض النتائج (مثلاً الضرائب في بعض الأحوال والأشياء الممنوعة في أحوال أخرى) والتي قد جلبتها له حالته.

وليس هناك من سبب أن نفترض أن أي شخص سواء كان عبداً أو غير ذلك سوف يتحدى العبودية كمفهوم اجتماعي، وذلك كما يتحدى معظم الناس في العالم الغربي الوظائف باعتبارها أحد المفاهيم حتى ولو اعتبروا أن الوظيفة التي يمارسونها تحديداً (أو عدم وجودها) هو أمر مثير للإزعاج.

لم يكن أسرى الحرب عبيداً بمعنى الكلمة، وقد يتحدث أحد الملوك أحياناً فيهم بقوله:

(لقد جعلتهم مثل شعب آشور).

فقد كانت أحوالهم عندما استقروا على الأرض تشبه أحوال الآشوريين الفقراء المساكين، بمعنى أنهم إذا بيعت الأرض فإنهم سوف يباعون معها، ولكنهم لا يمكن بيعهم بصفة منفصلة عن الأرض.

ونحن نرى حالات مشابهة بالنسبة للجنود وذوي الأصول الأجنبية.

ويذكر الملوك الآشوريون أحياناً أنهم قد أخذوا فصائل من الشباب من الشعوب المقهورة، وضموهم إلى القوة العسكرية ولكن لم تستعمل كلمة عبيد للدلالة على مثل هؤلاء، بل على العكس من الواضح أن مثل هذه الوحدات العسكرية داخل القوى العسكرية الآشورية لم يكونوا أقل مرتبة من مرتبة الآشوريين أنفسهم.

كان العبيد بكل معنى الكلمة أناساً قد بيعوا وفاء لدين أو كانوا من نسل هؤلاء، وبطبيعة أوضاعهم فإنهم لا يجوز لهم تملك الأرض مع أنه يبدو أنه كان من الممكن أن يحوذوا هذه الأرض بعد زمن نظراً لأنه - وكما لاحظنا - لدينا نصوص تذكر أملاك أولئك الأشخاص الذين وصفوا في الوثائق الرسمية أنهم عبيد، وفوق ذلك فليس لهؤلاء الأشخاص أي حق بالحماية ضد المعاملة السيئة أو ضد البيع كعبيد في الخارج، فقد كان كتاب القانون في الفترة الآشورية الوسطى يوضح ذلك بإسهاب.

"إذا كان هناك أي رجل آشوري أو امرأة آشورية ممن يعيشون في بيت شخص آخر رهن لدين فإن كان هؤلاء قد استحوذوا تعويضاً عن كامل هذا الدين، فإن باستطاعة الدائن أن يضربهم ويقتل شعورهم ويشد آذانهم ويثقبها."  
ويقول أيضاً: (إن الرجل الآشوري ((والمرأة الآشورية)) الذي لم يستطع سداد القيمة الكاملة للدين الذي بذمته يمكن أن يُباع ويدخل إلى بلد أجنبي).

وهكذا ففي نهاية السلم الطبقي الأعلى هناك مواطنون حائزون على حقوق كاملة.

وفي النهاية الأخرى لهذا السلم هناك طبقات محرومة وهم عبيد بكل معنى الكلمة، من المحرومين من الحقوق، والمحرومين من امتلاك الأملاك والأراضي، ومن الممكن بيعهم عند رغبة سيدهم.

وبين هاتين الطبقتين المتطرفتين كان هناك أناس حافظون لسلطة الأسياد مع احتفاظهم ببعض الحقوق.

وهذه المجموعة المتوسطة تشمل الفلاحين الفقراء من أبناء الوطن أيضاً  
الفلاحين الذين استوطنوا في بعض الأراضي في آشور وكانت أحوالهم مشابهة  
لوضع العبيد بكونهم لا يستطيعون ترك العقار الذي استوطنوا فيه.

ومن جهة أخرى كان لهم بعض الحقوق الباقية نظراً لأنه لم يكن ممكناً  
تجزئة المجتمعات والعائلات طبقاً لمزاج صاحب الأرض وهم يستطيعون الاحتفاظ  
وتوريث أملاكهم بشكل منتظم.

لقد كان عدد الآشوريين الذين كانوا يباعون كأقنان يباعون مع بيع الأرض  
قليلاً جداً، وفي إحدى الحالات ما يبلغ معدله أقل من واحد لكل عشرة فدادين،  
ويقدر أنه -وفي هذه الأيام وفي العراق- يستطيع شخص واحد أن يقوم بزراعة حوالي  
سبعة أو ثمانية فدادين أو أكثر عن طريق الزراعة الشاملة الانتشار وأن تكون  
تلك المساحة خاصة به، وهي طريقة تعتمد استغلال مساحات واسعة من الأرض  
بأقل جهد ممكن، أكثر منها عن طريق الزراعة التكتيفية التي تهدف إلى زيادة  
إنتاجية الأرض عن طريق زيادة رأس المال واليد العاملة المخصصين لها، وتكون  
الطريقة الأولى بدون مكنته أي: استعمال الآليات (أنظر كتاب الأراضي فيما وراء  
بغداد (عام ١٩٤٥)).

وهكذا ليس هناك من حاجة أن نفترض وجود قوة زراعية عاملة غير  
الأشخاص المذكورين ضمن مبيعات الأراضي بأنهم ملتصقون بالأراضي المبيعة.  
ونحن على تمام العلم أن بعض أصحاب العقارات كانوا يمتلكون عدداً لا  
بأس به من العبيد، ولكن معظم هؤلاء من المحتمل أن يكونوا قد خدموا في  
الأشغال المنزلية.

ومن الممكن أن تكون هناك قوة عمل زراعية متوفرة في بعض العقارات،  
ويكون هؤلاء بشكل أسرى الحرب الذين استولي عليهم بأعداد كبيرة ووزعوا  
في الأراضي الملكية وأراضي المعابد والحرف الكبيرة وعند الموظفين الملكيين.  
ولقد ذكرنا سابقاً شيئاً عن الموظفين الذين كانوا يبنون لأنفسهم خيماً إذا  
كان يحق للموظفين الملكيين امتلاك بعض الأراضي عن طريق الوراثة أو الشراء.

وكان هؤلاء يستطيعون استلام منح من الأراضي من المالك، وهذه ساعدت في حيازتهم دخلاً اعترافاً بما أدوه من خدمات.

وفي حالة أي موظف كبير المنزلة فإن الأراضي التي يهبها الملك له من الممكن أن تبلغ عدة ألوف من الفدادين، ومن الممكن أن يمتلكوا أراضي كبيرة بصفة شخصية.

إذ نحن نعرف أن بعض الموظفين الملكيين الكبار، وليسوا من أعلى مرتبة، كان الواحد منهم يمتلك ما قيمته ألف فدان.

لقد حالنا الحظ إذ نملك بعض الشواهد المفصلة حول تركيب العائلات الآشورية الفلاحية المصحوبة ببعض الوثائق العائدة إلى الألف الأول، وتدعى (ولكن ليس هذا بشكل دقيق ومضبوط) قائمة الإحصاء الآشوري، وتعطينا هذه الوثائق بعض التفاصيل عن المزارعين المرتبطين ببعض الضيع في مقاطعة حرّان، وهي تسمي الأشخاص ذوي العلاقة مع نبذه عن عائلاتهم وهنا نورد نموذجاً عن هذه الوثيقة:

"أدار-دوري، فلاح

نشوح ديليني ابنه في سن المراهقة

امرأة واحدة- مجموع العائلة ثلاثة

ثلاثون وحدة من الأرض ١٥ منها محروثة

حد سقية واحدة

بقرة واحدة

وهذا مجمل العقار الزراعي باريزوا

في المقاطعة الإدارية حرّان."

وإن الغرض الدقيق من هذه الوثائق يبقى مفتوحاً للمناقشة.  
ولكن في حالة واحدة كانت هذه الوثائق عبارة عن نوع من التسجيلات التي  
كان من المحتمل استعمالها في وسائل جمع الضرائب.

أما بالنسبة لأغراضنا الخاصة فإن اهتمامنا كان بالتفاصيل التي تعطينا  
فكرة عن بُنية السكان، وهذه تظهر أن القروي الآشوري كان يتزوج امرأة  
واحدة (ولكن ليس بدون استثناءات) وتعطينا الإحصاءات معدلاً وسطيّاً لوجود  
٤، ١، ٣ من الأطفال لكل عائلة.

وكما هو الحال فإن هذا يعني أن العائلات كانت صغيرة جداً لا تكفي  
للحفاظ على عدد السكان.

وعلى كل حال فإن المعدل الوسطي الحقيقي للأطفال ربما كان أكبر من  
المتوقع.

وهناك بعض الحالات تترك فيه البنت المتزوجة بيتها لتعيش مع زوجها.  
وهناك بعض الأبناء المتزوجين الذين تركوا بيوتهم ليكونوا بيوتاً جديدة  
خاصة بهم، هناك بعض الأبناء البالغين الذين تركوا بيوتهم للحاق بالخدمة  
العسكرية أو خدمات في الدولة.  
وبعض الأبناء الذين يبقون في بيوتهم يدعون بالأبناء المراهقين والبنات باللواتي  
وصلن إلى سن الزواج.

ومع أن هذا لا يتطلب من الأشخاص ذوي العلاقة أن لا يكونوا في سن الثالثة  
عشرة أو الرابعة عشرة إنه من المعقول أن نفترض أن السن الوسطي الذي كانت  
البنات يتزوجن به أو السن الذي يترك به الشباب بيوتهم كان حوالي السادسة  
عشرة.

ويمكننا الافتراض أيضاً أن المرأة الآشورية كانت قابلة لإنجاب الأطفال حتى  
عمر يزيد عن اثنتين وأربعين عاماً (أي: من سن ستة عشر حتى الأربعين) فإذا كان  
إنجاب الأطفال يتم بشكل منتظم خلال تلك الفترة فإنه في الوقت الذي تبلغ به

الأربعين من العمر فإن ثلث أولادها سوف يصبحون في السادسة عشرة أو فوق ذلك مع إمكان أن يكونوا قد غادروا منازلهم، فإذا طال بها العمر حتى أصبحت في السادسة والخمسين من العمر فإن معظم أولادها سيكونون قد تركوا المنزل.

هذا وإن المعدل الوسطي (٤، ٣، ١) طفل لكل عائلة كما هو مذكور أعلاه ليس من الضروري أن يمثل أكثر من نصف المعدل الوسطي للأطفال الباقين على قيد الحياة، وهكذا فإن الأطفال الأحياء سوف يكون عددهم من طفلين إلى ثلاثة أطفال في كل عائلة، وهذا يكفي للحفاظ على عدد مناسب للسكان.

علينا أن نتذكر أن الأطفال الذين ظلوا على قيد الحياة وحتى سن المراهقة ربما كانوا يؤلفون نسبة صغيرة من المواليد، فقد كانت وفيات الأطفال سوطاً مُسلطاً على أهالي أرض ما بين النهرين القديمة، وذلك من معرفتنا من النصوص السحرية التي يقصد منها الحماية ضد الشياطين الذين كانوا يهاجمون بني البشر بشراسة وهم على عتبة الحياة.

وتذكر النصوص عن طفل صغير مات قبل الأوان أو عن ابنة آنو (وهي شيطانة مؤنثة) التي كانت تعذب الأطفال، أو عن اعتقاد يسبب حدوث القشعريرة لدى السامع وهو أن ابنة آنو تظل سائرة خلف النساء اللواتي هن على وشك الولادة.

وقد كانت العائلة المالكة فضلاً عن عامة الشعب تشعر بتلك الأيادي الباردة للموت التي تزحف على الأطفال وتسبب موتهم، وأن اسم أحد ملوك آشور المعروفين وهو سنحاريب (أوسن-أهي-ايديبا) يعني: إن الإله سين قد عوض عن الأخوة.

وهذا الكلام يشهد أن بعض الأمراء الصغار قد ماتوا وذهبوا إلى القبر. وكانت العناية بالمرأة قبل الولادة قضية يتدخل فيها السحر، بما فيه الحُجب والطقوس والتعاويد.

ونجد مثلاً ذكر بعض الحجارة التي تلبس حول الخصر لامرأة لا تلد بسهولة.

ولدينا أيضاً نص يعالج المرأة التي تمرض أثناء الحمل:

أولاً: كان يتم خلط عدد من العقاقير من مصدر نباتي فوق نار، وبعدها تمزج هذه بالزيت والبيرة، وكانت تنقع بعض الأنسجة الصوفية وتوضع في فرج المرأة لتسد عنق الرحم، وكان من الواجب عمل هذا مرتين يومياً، وقد ذكر عن عملية الدهن بالزيت والتضميد بشكل إجراءات مكملة. وفي حالة عدم فائدة هذا العلاج كانت خدمات السحرة تستدعى، حيث تزور المرأة دار الموتى.

ويقدم النص تعاويذ لمساعدة المرأة سيئة الحظ، وبعض هذه التعاويذ كما يلي:

"المرأة التي ولادتها صعبة، واقعة في كرب عظيم، فالطفل قد علق وهي التي خلقت هذا الطفل يحيط بها غبار الموت، فقد حَبَّت عينها فهي لا تستطيع الرؤية، وشفاتها مطبقتان ولا تستطيع فتح شفتيها، وهي لا تضع أي حجاب، وهي لا تخجل."

[وهنا تتكلم المرأة]:

((قف بجانبى يا مردوخ الرحيم، والآن هل أنا محاطة بالكرب العظيم، تقدم إلي، وأنزل ذلك المخلوق المستعصي، خليفة الآلهة، يأتي كمخلوق بشري، دعه ينزل، دعه يرى النور)).

وبعد ذلك تأتي تلاوة أقوال حول: ((خادمة الإله القمر، وهي زوجة الإله القمر تتمثل بشكل بقرة، ولادتها صعبة وعسيرة وظلت في كرب عظيم حتى نزلت من السماء ابنتا الإله (أنو) ليدهنوها بالزيت وماء آلام الولادة.))

وتنتهي التعويذة بالشكل التالي:

((وكما تيسرت ولادة خادمة الإله القمر، لذلك فلتيسر ولادة كل السيدات اللواتي هن على وشك الوضع.))

ولقد استعملت بعض العقاقير للمساعدة على الولادة، مثلاً لحاء بعض الأشجار التي كان على المرأة أن تعلقه.

وكانت المرأة تدلُّك المنطقة فوق المعدة بمرهم مؤلف من عدة مواد، أو التدليك بواسطة وتد متحرك مصنوع من خشب سحري فيمُرُّ فوق جسمها.

وكانت القابلات يَحْضُرْنَ الولادة، وكانت تلك القابلات تقدمن بعض المعونات العملية والمشورات الصَّاعِدة عن حكمة وتجربة، من خلال الحدود التي تفرضها طبيعة الشبح السحري.

وكان الموت أثناء الولادة من الأخطار الحاضرة المتوقعة دوماً، وهناك إشارات كثيرة لهذا الأمر، وكان الخطر الذي تُشَكِّله (لاماتشو الرهيبة) تسمية أخرى لابنة (آمو) على الأم جاثماً بالنسبة للأم والطفل في عبارة يذكر فيها وهي: ((إنها تلامس أحشاء المرأة التي سوف تلد)).

وهناك اسم آخر يطلق على (لاماتشو) وهو: ((الواحدة التي تشعل النيران)). وتلك إشارة إلى رفع حرارة المرأة الذي يحدث في حالات مميتة حقيقية بسبب حمى النفاس.

وحتى عندما يصل الطفل سالماً إلى هذا العالم ربما يظل هذا الطفل معرضاً للخطر إذا فشلت الأم في إرضاعه.

وكان الأغنياء من الرجال يعوِّضون عن ذلك بالالتجاء إلى مرضعة، ولكن بالنسبة للطفل من عائلة فقيرة فليس هناك إلا الموت.

وهناك نص يتكلم بدون رحمة عن جفاف حليب الأم مما يسبب وفاة الطفل. وقبل وجود النفايات النووية المسؤولة عن الولادات المشوهة كان الأطفال يولدون وفيهم شذوذات مختلفة، ونحن نعلم هذا بصورة خاصة نظراً لأن مثل هذه الولادات كانت تعتبر نذير شؤم، وكانت تدوَّنُ حالاً.

ونجد مثلاً ذكر طفل ولد بقدم واحدة أو توائم سيامية وحالات الخنث وفي حالات ولادية طبيعية ولكنها استثنائية نجد ولادة أربعة توائم.

ويوضع الطفل الحديث الولادة في سلة تستخدم كمهد وحالما ينمو ترتدي أمه أو المرضة مقلعاً خاصاً بالطفل لتحمله حولها، ويمكن أن نضيف أنه وبالنسبة

لأشور كما هو الحال في الشرق الأدنى قديماً وحديثاً كانت ولادة الولد الذكر علامة خير وبركة ، وكانت عادة نبذ الطفل وتركه ليموت هي العادة التي ذكرناها سابقاً كانت هذه النقمة من نصيب الإناث أكثر من الذكور.

كان الرجل الآشوري يتزوج امرأة واحدة فقط، مع أن هذا كان يحدث لفترات مختلفة وبالنسبة لفئات اجتماعية مختلفة.

وفوق ذلك بقدر اهتماماتنا بالموضوع ولاسيما الرجال لم يكن زواج الواحدة يعني رقابة العلاقة الجنسية إذ إن هذا له علاقة بالوضع القانوني أكثر منه التحديد الجنسي.

ولم يكن هناك ما يمنع الرجل من الاقتران بزوجة ثانية أو خليفة بالإضافة إلى السيدة التي اختارها كزوجة شرعية سوى حالته الصحية ومقدرته الجنسية.

ولكن كان هناك استثناءات حتى في هذه المسألة وذلك لأنها وابتداء من الفترة الآشورية القديمة (التي تبدأ من الألف الثاني) نقابل عقود الزواج يمنع فيها الرجل من الاقتران بزوجة ثانية مع أن له الحق باستخدام العاهرات.

وفي بعض الأحيان كان عقد الزواج يقضي أنه في حالة عدم إنجاب الأم لأي طفل عندها يمكن للزوج أن يقترن بأمة بقصد ذلك الغرض ويعتبر الأطفال في هذه الحالة أبناء الزوجة.

كانت العائلة أبوية بالنسبة لكل المظاهر القانونية والاجتماعية، وكانت حالات النسب والوراثة مختصة بالأب، وكان الابن الذكر في العائلة هو صاحب السلطة، وكان مدى السلطة الأبوية واسعاً لدرجة أن الزوج يستطيع في بعض الظروف إعدام زوجته بينما يستطيع أبو الزوج (الحمو) الزواج من كنته الأرملة، وكان هذا طبقاً للمبدأ الذي يقول: إن المرأة تظل تحت سلطة الذكر رئيس العائلة.

وبالنسبة للزواج فهي تخضع لسلطة حماها (أي: والد زوجها) بدلاً من سلطة والدها.

كان للزواج بصفته عملاً شرعياً بعض المتطلبات، فبالنسبة للزواج العادي الطبيعي ينبغي كتابة وثائق خاصة، إما عند رفع الخلية إلى مرتبة الزوجة وإما أنه يتطلب منها أن تلبس الحجاب رسمياً، ولا يمكن الاعتراف بالزواج من أرملة إلا بعد انقضاء سنتين على معيشتها معاً.

إن العلاقة ما بين الزوج وزوجته كانت مختلفة كما هو الحال في العالم الحاضر.

ففي إحدى الحالات نسمع عن الحب والعشق في سن الشيخوخة، ومن جهة أخرى نسمع عن الخصام بين الزوج وزوجته الذي يؤدي في حالة تفاقمه إلى خروج الزوجة من المنزل.

وكما ذكرنا سابقاً، يمكن للرجل أن يرفع مقام خليلته إلى مقام الزوجة. وتذكر قوانين الفترة الآشورية الوسطى كيف كان يجري ذلك بالتفصيل. فإذا ألبس الرجل الحجاب لخليلته فإنه يكلف خمسة أو ستة من جيرانه بالقدوم ويلبسها الحجاب أمامهم، ويعلن أن هذه زوجتي وتصبح عند ذلك زوجته. إن الإشارة إلى الحجاب يظهر في سياق القانون الذي سبق هذا القانون الذي يحدد بالتفصيل أي النساء ينبغي أن يتحجبن والتي لا يجب أن يفعلن ذلك.

كان الحجاب من أشرف الأوضاع، فمن جهة ينبغي أن تلبسه المرأة المتزوجة علناً أمام الجمهور، بينما كانت العاهرات ممنوعات منعاً باتاً من الحجاب، فإذا اكتشف أن إحدى العاهرات كانت تسيروهي محتجبة فإنها تتعرض لعقوبات شديدة بما فيه خمسين جلدة بالعصا وصب القطران على رأسها.

كان الشكل الرسمي للزواج هو أن تترك المرأة العائلة التي ولدت ضمنها وتدخل بيت الزوج.

ومع ذلك يظن بعض الباحثين أنه وفي أثناء الفترة الآشورية الوسطى كان هناك إمكانات أخرى نظراً لأن القوانين الآشورية تقدم شروطاً لبقاء الزوجة في بيت أبيها.

فالقانون السائد ينص أنه إن كانت المرأة تعيش في بيت والدها مع تردد الزوج لزيارتها من حين لآخر.

وبعدها يتم ذكر التشريع بالنسبة للحقوق في الأملاك التي وهبها الرجل لزوجته.

ومن الواضح وطبقاً لقوانين أخرى أنه إذا بقيت الزوجة في بيت والدها فإن ذلك يكون بشكل مؤقت، وأن السلطة النهائية على المرأة نفسها وعلى الأموال والأموال التي أتت معها تكون بالتحديد في العائلة التي تزوجت منها وليس في عائلة أبيها.

لقد ظن بعض الناس أن الوضع هنا حين تبقى الزوجة في منزل والدها إنما هو حالة زواج البنات الصغار القاصرات، وقد كان هذا موجوداً بلا شك نظراً لأن القوانين الآشورية قد نصت على زواج الصبيان اعتباراً من سن العاشرة.

ويمكن للإنسان الافتراض أنه وبالنسبة لزواج القاصرات كانت الزوجة القاصرة تستمر بالعيش مع والدها حتى تصبح في سن تكتمل فيه قدرتها على تحمل الوضع الزوجي، وعندها تذهب إلى بيت زوجها.

ولكن حتى ولو حدث هذا أحياناً فليس لدينا ما يشير أن الزواج من القاصرات كان الحالة الوحيدة التي تطرَّق إليها القانون.

وإن أبسط تفسير هو: إن القانون كان مؤسساً على التمييز ما بين مرحلتين مختلفتين في عملية الزواج.

ففي آشور كما هو الحال في المجتمعات الأخرى كانت الرسميات القانونية للزواج (وهو عمل عقد الزواج) يمكن أن تتفصل خلال فترة زمنية عن فترة المقارنة القانونية.

إذ إن القانون الذي يجيز للزوج زيارة زوجته في منزل والدها إنما يشير إلى وضع يجعل المرأة تتأخر في العودة إلى منزل زوجها مع أن عقد الزواج قد تم في منزل والدها، وهكذا فإن زواج القاصر ربما دلّ على حالة منفردة خاصة.

ولا شيء في هذا الوضع يمنع الزوجة في أي وقت كان العودة إلى منزل زوجها بطريقة عادية.

كان هناك عدة هدايا ومدفوعات مختلفة متصلة بالزواج، ففي وقت الزواج كان الزوج يقدم المجوهرات للعروس، مع أن هذه الهدايا لا تصبح في ملكيتها الخاصة وإنما تبقى ملكاً لزوجها، وفي حالة وفاته فإنها تنتقل للورثة، وإذا لم يكن له ورثة فإن الزوجة تحتفظ بها.

وما دام هناك أولاد فإن الزوجة لا تعتبر وريثة للزوج، ومن الممكن أن يخصص شيئاً من أملاكه لتنفقها الزوجة في حالة وفاة الزوج وصيرورتها أرملة، مع أن هذه الأملاك جزء من أملاكه مادام على قيد الحياة.

ويُقَدَّم مبلغ آخر لوالد العروس ولكن ينبغي إرجاع هذا المبلغ في حالة وفاة الزوجة دون مولود ذكر.

ويتبجح بعض الحقوقيين والمختصين بالعلوم الإنسانية على اعتبار هذا المبلغ مهراً، ولكن بالحقيقة أنه ليس كذلك، ومن الممكن أن تجلب الزوجة بعض الممتلكات مساهمة في عملية الزواج كنوع من المهر.

ونحن نجد أحد عقود الزواج في القرن السابع يحدّد المهر الذي خصصته إحدى الموظفات الكبيرات في القصر لابنتها.

فقد كان هذا المهر يشتمل على مجوهرات وملابس وأسرة وكراسي وعدة أوانٍ ومقاليات وأدوات منزلية، ولقد بقي هذا المهر ملكاً للزوجة، وبعد ذلك تحوّل إلى الأطفال وليس لورثة الزوج الذين من الممكن أن يكونوا إخوته.

ولكن مع أن الملكية بقيت مخولة للزوجة إلا أنه يبدو أنه لم يكن لها الحق بالتصرف به مادام زوجها على قيد الحياة.

من الواضح أن العائلة الآشورية كانت ذكورية في توجيهها، فلقد كانت النساء تحت سلطة الرجال، وطبقاً لقوانين العهد الآشوري المتوسط فقد كان للزوج الحق في إيقاع العقوبات البدنية على زوجته حتى التشويه الجسماني.

ولكن وصف مثل هذه الأعمال البربرية في القوانين إنما لا يتمثل معياراً دارجاً بل يشير إلى الحدود التي لا ينبغي للزوج تجاوزها، فقد كان على الأقل ممنوعاً من قتل زوجته ما عدا في حالة الزنا الثابت، وهناك حق من حقوق الزوج على زوجته وهو أنه يستطيع بيع الزوجة مع أنه هنا لم يكن شائعاً، إذ ليس لدينا إلا وثيقة واحدة تذكر مثل هذا الموضوع.

يبدو أنه كان هناك بعض المراسيم التقليدية التي كانت تحدث ما بين زمن عقد الزواج وبين ليلة الزفاف.

وهناك قانونان يشيران إلى صب الزوج الزيت على رأس عروسه، ومع عدم وجود تفاصيل حول هذا الموضوع فإن هذه العادة إنما تنتمي إلى ممارسات المسح بالزيت التي كانت كثيرة الشيوع في الشرق الأدنى القديم، ولطالما ذكرت في التوراة.

ولما كان القانونان المذكوران يتطرقان لذكر جلب العريس أطباقاً من الطعام للوليمة، فمن الواضح أنه كان هناك حفلة لعرس الزواج. كانت القوانين الخاصة بالجنس صارمة بالنسبة للزوجات، إذا يستطيع الرجل المتزوج أن ينزل عقوبة الموت بزوجه الزانية ما لم تتجح في إقناع زوجها أنها اغتصبت.

وكان للأرامل حرية أوسع، وقد صوّر لنا أحد القوانين إحدى الأرامل التي تعيش مع رجل دون وجود عقد زواج، وإذا استمر هذا الوضع مدة سنتين فإن الأرملة تصبح زوجة رسمية يحميها القانون على الرغم من عدم وجود عقد زواج.

ويمكن للرجل أن يطلق زوجته، وفي بعض الأماكن وبعض الأوقات كان الطلاق يتم بأن يمزق الزوج حاشية ثوب المرأة أمام شهود رسميين.

وفي بابل يذكرون وجوب دفع أموال لقاء الطلاق، ولكن في آشور لم يكن يطلب من الرجل أن يقدم لزوجته السابقة أي تعويض مع أنها تحتفظ بالهدايا التي قدمها الزوج في زمن الزواج، وليس للزوجة أي حق بطلب الطلاق بناء على رغبتها، والحقيقة أنه وفي بعض الأماكن وبعض الأزمنة في منطقة ما بين النهرين إذا حدثت وتجرأت على التعبير عن مثل هذه الرغبة فإنها تلزم على الخروج من بيت زوجها عارية ومفلسة.

لكن لم تكن المسائل دوماً وفي كل مكان إلى هذا الحد ضد الزوجة. وفي منطقة نوزي في آشور (وهي قرب كركوك) وفي القرن الخامس عشر قبل الميلاد نجد امرأة قد تم تبنيها كإبنة ثم تزويجها إلى أحد العبيد وكانت تقول: خلصوني من منويا (وهو زوجها) وقدموني لأرتيا كزوجة.

وعلى العموم وفي آشور إذا حدث وأن غادر الزوج المنزل دون إعطاء الزوجة أي نفقة ودون وجود أولاد يعيلونها فإنه وبعد خمس سنوات يجوز لها أن تتزوج زوجاً آخر.

وفي الحالات العادية لا يستطيع الزوج الأول المطالبة بالزوجة إذا حدث وعاد. ولقد كان هناك بعض الاستثناءات، وإذا لو كان غياب الزوج على الرغم من إرادته مثلاً وقوعه في الأسر، عندها يستطيع استعادة زوجته حتى بعد مضي خمس سنوات على غيابه شريطة أن يقدم للزوج الثاني زوجة بدلاً عن زوجته.

ولكن إذا كان سبب غيابه خدمة الملك لا يجوز للزوجة أن تتزوج رجلاً غيره حتى ولو بعد مرور خمس سنوات.

ربما يعجب المرء كيف تستطيع المرأة دون وجود معيل مدة خمس سنوات أن تُدبر نفسها.

أو من الممكن أن تعود لبيت أبيها أو لبيت أحد أخوة زوجها مع أن القانون لا يذكر شيئاً عن مثل هذه الأحوال.

ولكن ما يقوله القانون واضح جداً إذا يقول:

((إذا صادف أن ذهبت المرأة وعاشت مع رجل آخر قبل انقضاء خمس سنوات على غياب زوجها وأنجبت أطفالاً فإن لزوجها الحق لدى رجوعه ونظراً لأنها لم تنتظره طبقاً لعقد الزواج بل تزوجت فإن لزوجها الأول الحق أن يستعيدها ويأخذ الأولاد.))

وبهذا يعطي القانون انطباعاً وهو أنه: مع أن الزوجة قد تصرفت تصرفاً غير مناسب فإن الوضع سوف يكون مقبولاً دون إنزال أي عقوبة عليها. وهذا اعتراف أنه وفي بعض الظروف تضطر المرأة إما أن تتخذ زوجاً آخر أو أن تموت جوعاً.

ومن الممتع أن الأطفال الذين ولدوا من خلال المرأة غير الشرعية، ومع أنهم أولاد غير شرعيين إلا أنهم يعتبرون ملكية ذات قيمة ويمكن للزوج الأول أن يطالب بهم.

ومن الممتع أيضاً أن الآشوريين لم يقيموا أي اعتبار للعذرية بينما زاد اليهود والإسلام والمسيحيون من اعتبارها بشكل كبير.

نعلم القليل عن الجانب الجنسي في الحياة في أرض ما بين النهرين القديمة مع أن جزءاً قليلاً من شواهدنا إنما هي متصلة بصورة خاصة بأشور أكثر منها بابل.

يوصف الاتصال الجنسي في عدد من الأختام الأسطوانية والألواح الفخارية التي تظهر أن العملية الجنسية كانت تمارس بأوضاع مختلفة، فضلاً عن أن مواجهة الوجه للوجه يُعد الوضع الطبيعي في المجتمع الغربي الحديث (مع أن ذلك غير معتبر في أجزاء أخرى من العالم) وهناك بعض الصور التي يظهر فيه الرجل وهو يجامع المرأة من الخلف.

ويُفسّر بعض الباحثين في تاريخ آشور أن هذه الممارسة كانت من الشرح، ويفسرونها بأنها نوع من اللواط، ولكن وعلى الأقل فإن الشخص المستلم هو امرأة، ويشبه هذا الوضع ممارسة الاتصال بالفرج من الخلف.

ومن جهة أخرى فإننا نعلم بالتأكيد أن بعض الرجال من منطقة ما بين النهرين كانوا يمارسون الاتصال الشرجي مع المرأة من الخلف، ونحن نعلم ذلك من مجموعة من الرقيّات تشير واحدة منها إلى وضع يستمر الرجل فيه القول لزوجته: ((اقلبي إلى الخلف)).

ولا نعلم فيما إذا كان هذا العمل ما بين الرجل والمرأة هو شكل من أشكال منع الحمل، أم هو مجرد عمل نوع من التغيير وهذا ما علينا أن نحزره. ولكن هناك إشارة واضحة إلى كاهنة ذات مرتبة عالية كانت تمارس الاتصال الجنسي من الشرج وذلك منعاً للحمل.

وهناك وضع آخر مذكور يصوّر الرجل مستلقياً على ظهره بينما المرأة فوقه من الأعلى، وعدا عن كون هذا تبادلاً للأدوار فإنه ربما كان تلميحاً لإحدى النصوص التي تذكر:

إن رجلاً عمورياً كان يقول لزوجته:

((أنت ستكونين الرجل ولذلك دعيني أمثل دور المرأة)).

ومع ذلك فقد كان تبادل الأدوار معروفاً في بابل وربما في آشور.

وفي بعض الأحيان كان بعض الناس يمارسون الجنس وهم وقوف، وهناك إشارات إلى اللعب بالجنس يشجع الرجل فيه زوجته أن تداعب قضيبه حينما تطلب المرأة من الرجل أن يداعب فرجها.

وإن تقبيل ومداعبة الشديين مذكور في النصوص، وقد صوّر هذا الوضع الأخير.

وكذلك نجد ذكراً لبعض النساء وهن يمارسن العادة السرية وهن يتبادلن النظرات مع الرجل.

وكان كل من الرجل والمرأة على السواء يلجؤون إلى دهن أعضائهم الجنسية بقصد تسهيل الجماع والإدخال.

وكان منع الحمل ساري المفعول أيضاً أحياناً ، لأننا نجد نصوصاً تشير مثلاً إلى (الناديتو) وهن جماعة من خادمت المعابد ، يحافظن بطرق بارعة على عدم دخول المواد المنوية إلى أرحامهن.

ولكن لا نعرف ما هي تلك الطرق البارعة في مثل هذه الحالة ، وفي حالات أخرى نجد بعض المعلومات الخاصة حول وجود سدّادات توضع داخل الفرج لهذا الغرض ، وكانت الرقى والأعشاب تستخدم للغرض ذاته.

وعندما كانت نساء الناديتو وغيرهن من خادمت المعابد يمارسن الجنس بشكل فوضوي كانت محاولتهن لمنع الحمل تبوء بالفشل ، لأن هناك ذكر لولادة أطفال لهن فإذا ولد أطفال غير مرغوب بهم (ليس فقط بالنسبة لنساء المعابد) فإن هؤلاء الأطفال كانوا يلقون في الشارع ليموتوا أو لتأكلهم الكلاب.

ولكن كانت مثل هذه القسوة تحدث ضمن النوايا الحسنة ، وقد ذكر عن شخصٍ يختطف طفلاً من فم أحد الكلاب في الشارع.

وأما الشذوذ الجنسي واللواط بين الرجال فقد ذكر عن وجوده في منطقة ما بين النهرين ابتداءً من الألف الثالث فصاعداً ، مع أن بعض اللوحات والأختام التي فسرت بأنها تصف القيام بهذا العمل إنما هي صور حالات من الاتصال الجنسي (وهو من الفرج وليس الشرج) مع امرأة من الخلف.

وهناك نصوص تشير إلى علاقات لواطية بما فيها اللواط بين رجل ورجل ، أو بين رجل وصبي.

وأما في بابل فيظهر أنه لم يكن هناك أي إدانة لهذا العمل.

وأما في آشور وفي الفترة الآشورية الوسطى كانت مثل هذه الأعمال وفي بعض الظروف تعامل بقسوة بالغة.

ومن الممكن أنه وفي هذا السياق كانت هناك فروق بين بابل وآشور في المواقف.

ففي آشور: كانت القوانين تنص أنه إذا وجد شخص يمارس اللواط مع شخص آخر فإنه : تمارس اللواط على هذا الشخص، ثم يتعرض هذا الشخص للإخفاء.

وليس من الواضح فيما إذا كان هذا القانون يعالج اللواط بالنسبة لجميع الحالات المكتشفة أم أن الإشارة كانت بالنسبة إلى الاغتصاب الجنسي اللواطى. وبالنظر إلى المبدأ القديم الذي يجعل العقوبة مناسبة للجُرم وأن الجاني كان يتعرض بنفسه إلى الاغتصاب الجنسي فإن الوضع الأخير كان هو السائد. كان الخصي ظاهرة مألوفة، ولكن وجود الرجل الذي تعرض للإخفاء كعقوبة كان قليل الوقوع، إذ العمل الشائع كان إخفاء الصبيان، إذ إن عمل الخصيان الفعلي هو الخدمة في البلاط الملكي.

وقد أصبح كثير من الخصيان موظفين مسؤولين كبار، وقد استمر هذا الوضع في الإمبراطورية التركية والفارسية حتى القرن التاسع عشر بعد الميلاد. ولكن لم يكن جميع رجال البلاط الآشوري خصياناً، وكانت هذه الحالة تؤكد تسمية بعض رجال البلاط بـ (شا-ذقني) بمعنى (أبو لحية) وهذا يكون غير مخصي.

وتسمية أخرى باسم: (شا-ريش) وهو المخصي.

وكان هناك في آشور شأن البلدان الأخرى قسم صغير من الذكور الذين لم تتطور وظائفهم الجنسية، وأصبحوا خصياناً طبيعيين وكان هذا سبباً لوجود شكل من الدعارة الذكورية.

ولقد اعترف أهالي منطقة ما بين النهرين أن للجنس عنصره من الدين، فقد كان هناك دعارة دينية (ذكورية، وأنثوية، وخنثوية) مرتبطة ببعض المعابد التي كان يجري فيها بعض الممارسات الجنسية، كانت تشمل اللواط في بابل.

وكانت الإشارة إلى النشاطات الجنسية في المعابد في آشور أقل منها في بابل، ولكن هناك شواهد كافية عن وجودها في آشور، مع أن الداعرين الذكور كانوا من الخصيان، إلا أن هذا لم يكن هو الواقع دائماً.

فقد كانت (الداعرات) من النساء موجودات في منطقة ما بين النهرين بشكل طبيعي عادي، وذلك لوجود عادة السحاق (ذكر عنها في حالة واحدة فحسب) وهذا يتعارض مع كثير من الإشارات إلى بعض الزوجات اللواتي يتخذن العشاق، وهذا قد كان ينتج الشر لجميع الأطراف إلا أنه كان ذا جاذبية خاصة. فإذا استطاع الزوج أن يقبض على العاشقين بالجرم المشهود فإن له الحق (بعد الاتهامات الواجبة والبراهين) أن يقتل الزوجة وعشيقها، أو أن يقطع أنف زوجته ويخصي العاشق، وكان ينبغي معاملة كلا الطرفين معاملة متماثلة، إذ إن ترك الزوجة دون عقاب كان يعني إطلاق سراح العاشق أيضاً.

ويعتبر الزوج في خطر إذا اتخذت زوجته عاشقاً لأننا قد وجدنا إشارة إلى امرأة قد شجعت عاشقها على قتل زوجها، وذلك لكي تستطيع الزواج من حبيبها.

ويذكر الاعتداء الجنسي على الأقارب، ويذكر السفاح، مثلاً اتصال الرجل بأخته جنسياً، أو بابنة أخيه، أو ابنته، أو كُنته، أو والدته وذلك بعد وفاة والده.

وربما لم يكن من العدل أن نعزو هذه الصفة الأخيرة للآشوريين لأن شواهدنا على هذه البشاعة قد أتت من بلاد بابل وذلك من قوانين حمورابي في أوائل الألف الثاني، ولقد اعترف بهذا العمل جريمة نكراء كانت عقوبتها حرق الأم وابنها.

وكما كان الحال في العصور والأماكن الأخرى كان بعض الناس يقعون في الحب وكانت قلوبهم تتأكل إذا رُفضوا.

ولدينا أمثلة على وقوع الكآبة الشديدة من هذه الأسباب، وفي بعض الأحيان كان الرجل والمرأة يصلبان للآلهة أو يلجآن إلى رقى سحرية للحصول على حب المحبوب.

كانت بعض الطقوس السحرية مضمونة ، مثلاً أن بعضها يدعي أن الرجل إذا قام بإتمامها فإن المرأة سوف تتكلم معه عند مقابلته لها ، وسوف تصبح فاقدة الإرادة فلا تستطيع المقاومة ، ومن الحكمة للرجل أن يمارس الجنس معها .

فإذا حدثت الخصومات بين العاشقين كانت المرأة المحرومة تلجأ إلى رقى وتعاويد ، ولهذا كنا نجد بعض الوصفات بالنسبة للسيدة التي تصادف مثل هذه الأحوال ، وتقول الوصفة :

((إنه ولوجود هذا السحر فإن المرأة سوف لا تنام وحيدة ، بل إنها سوف تكون محبوبة)).

ولكن كان للرجال مشكلات أخرى في هذا السياق وبينها ظهور الشيب ، والعجز الجنسي ، والقذف السريع ، وقد كان شيب الشعر يعالج بالسائل المستعمل للصبغ والتعاويد .

وكان هناك سلسلة من الطقوس ومستحضرات طبية مختلفة بما فيها المراهم والمنشطات كانت متوفرة لمعالجة العجز الجنسي ، ولكن وبينما هناك إشارات إلى القذف المبكر إلا أنه لم تتوفر أي علاجات لهذه القضية ، ومن المعتقد أنه قد تم قبول هذا الوضع بصفته شيئاً سوف يعالجه الزمن والممارسة .

إن معرفتنا عن التعليم في بلاد ما بين النهرين القديمة متقطعة ، فلقد علمنا عن تعليم الكتبة وذلك لسبب واضح وهو : إن الكتبة هم الذين كانوا يؤلفون النصوص ، وكان هذا هو النوع من التعليم الذي يُهمهم .

وحتى في هذا الصدد فإن جميع شواهدنا المفصلة تأتي من بابل في أوائل الألف الثاني إذ إن الوضع في آشور في فترة متأخرة كان مختلفاً .

تعود المعلومات المفصلة بالنسبة للتعليم في الألف الأول إلى الأسرة الملكية ، ويروي آشور بانيبال في القرن السابع كيف أنه درس حكمة نابو وأتقن فن النسخ تماماً ، معرفة جميع الخبراء وتعلم فن الرمي بالقوس وركوب الخيل والعربات

والإمساك بزمام الخيول وفي مكانٍ آخر يفصل لنا كيف تعلم القراءة والكتابة بقوله:

((لقد قرأت نصوصاً معقدة، كانت النسخ السومرية غامضة والنسخ الأكادية من الصعب فهمها، ولقد بحثت في الكتابة المسمارية على الحجارة من فترة ما قبل الطوفان.)) ولكن لم يكن هذا أمراً شائعاً، فلقد كان تعلم القراءة والكتابة باللغة المسمارية محصوراً بالكتابة فحسب، وكذلك الإدريين.

مع أنه اعتباراً من أواخر القرن الثامن كانت اللغة الآرامية تسير بخطوات سريعة في آشور مع وجود الكتابة بالحروف الأبجدية المرتبطة بها، وكانت هذه الأبجدية أسهل من المسمارية، وأصبحت واسعة الاستعمال.

وأما بالنسبة لتدريب الكتابة فقد كان هناك مدارس، إذ نجد مثلاً مجموعة تدعى (كتبة كاليبزي) (وهي بلدة في شرق آشور) وهنا يشير إلى طلابهم الذين كانوا يتعلمون مهنة النسخ، ولكن ليس لدينا أي شواهد لوجود مدارس لتعليم مجالات أخرى من المعرفة.

وكان نظام الوراثة سائداً في المجتمع الآشوري وكان الابن يتعلم مهنة الأب أو تجارته وذلك بمراقبته ومساعدته حالما يستطيع المشي، وكان يتقن هذه المهنة بمرور الزمن وإن من الممكن التلمذ لدى أحد المهنيين وكان من الممكن العثور على عقود التلمذة بحيث تكون الواجبات ملقاة على الطرفين.

"أنا الدولة" كانت هذه الكلمة وبكل معنى الكلمة من الممكن أن توضع ضمن أقوال أي ملك آشوري جديد، فقد كانت كل مظاهر الحياة الدولية والسياسية والعسكرية والدينية مرتبطة بالملك وكانت سلطة الملك مطلقة نظرياً مع أنها وبصورة عملية كانت هذه السلطة محاطة خلال حدود صارمة بعمليات المحرمات (التابو) التي كانت تحيط بمرکز الملك الرفيع المقام.

وإذا قارنا الأوضاع بوضع الملك الآشوري فإننا نجد أن ملوك إسرائيل ويهوذا المنحدرين من نسل داود إنما كانوا قادمين جداً ومغتصبين للسلطة ، فقد كانت هناك سلسلة طويلة من الملوك تحتوي على ما يزيد عن تسعين ملكاً حفظت أسماؤهم لنا بشكل سلسلة مستمرة غير متقطعة.

وقد حكم هؤلاء في آشور قبل أكثر من ألف عام من الزمن الذي أسس فيه داود أسرته.

وكما ذكرنا سابقاً فمع أننا شأننا شأن الآشوريين أنفسهم ، نعتبر الحكام الآشوريين ملوكاً ، وحتى القرن الرابع عشر كان الحاكم الآشوري -باستثناء شمسي أداد الأول الذي لم يطلق على نفسه ذلك اللقب الذي نترجمه باسم الملك وبدلاً من ذلك كان يطلق على نفسه اسماً معناه (وكيل الإله آشور) مما يعكس مركزه كممثل للإله على الأرض.

ولكن الحاكم الآشوري لم يكن إلهاً بالمعنى الكامل بل كان هو ظل الإله ، وقد وجدنا كتابة رسمية موجهة للملك تذكر هذا في كلمات متعددة مثلاً: ((إنه والد الملك سيدي كان صورة للإله بعل ، وإن الملك سيدي هو صورة لبعل أيضاً)).

وكان الملوك أيضاً يسمون ((شمس الشعب الإلهية)).

ومن الممكن أن ندعو هؤلاء الحكام ملوكاً كهنة نظراً لأنهم وفي داخل مدينة آشور اعتبروا وارثي السلطتين الدينية والمدنية ، وعندما مدّت دولة آشور المدنية سلطانها لتصبح ما ندعوه دولة آشور المدنية عندها امتدت سلطة حاكم آشور معها فوق المدن الأخرى القديمة مثل (أرابخا وأربيل ونيوى) وأراضهم. ولكن وإلى النهاية وحتى بعد أن انتقلت العاصمة إلى مكان آخر حافظ ملوك آشور على علاقة وصلة دينية خاصة بمدينة آشور.

ولقد عاش الملك في بناء يدعى أكاديان (أيكالو) وهو يعني حرفياً (البيت الكبير) ولما كان هذا البناء هو مكان إقامة الملك فإن هذا الاسم يدعى

بالقصر، ولكن تستعمل نفس الكلمة للدلالة على الأبنية الإدارية وهي بعيدة عن العاصمة، وقد كان يمثل أيضاً مقر الحكومة والدولة فقد كان القصر الملكي أكبر من مقر الملك بل كان هو مركز الحكومة والدولة الرئيسي.

وبهذه الصفة فقد كان لا يتسع للمقر السكني للملك فحسب بل وما يتبعه من أماكن وضع المؤن لاستضافة ضيوف الدولة من الطباخين والخبازين وصانعي البيرة، وكذلك هيئة كبيرة من موظفي الدولة والإداريين المدنيين وضباط الجيش فضلاً عن السفراء الأجانب والأمراء القادمين من الدول الموالية والمحكومة الذين حفظوا في البلاد كرهائن ولكي يتعلموا في آشور العادات الآشورية.

وهناك أشخاص آخرون يعيشون ضمن القصر الملكي وهم الكتبة الذين يتقنون عدة لغات وفنون الكتابة، وكذلك موظفو جمع الضرائب والمترجمون والأطباء والموسيقيون ورجال الدين والسحرة وكذلك طبقات عديدة من الكهنة ورجال الدين.

وكان هناك أيضاً الخزينة الملكية بما فيها من الموظفين وكانت إعالة جميع هذه الفئات واجباً ثقيلاً تتم تلييته من الإمدادات التي يرسلها المسؤولون في المناطق، وبعض الفترات كان هناك أسود ملحقة بالبلاط تطعم بوجبات منتظمة من الأغنام.

وفي داخل البلاط الملكي كان هناك عدة بلاطات ثانوية مثلاً بلاط والدة الملكة، أو ولي العهد مع ما يتبعها من الموظفين مع أنه في إحدى الأزمنة كان لولي العهد قصر مختص به يدعى: ((دار ولاية العهد)).

وربما كان للحاكم المحلي قصر في العاصمة منفصل عن القصر الملكي. ولم تكن مقابلة الملك متوفرة لجميع الشعب في البلاط، وذلك لأن هذا الشخص شبه الإله معرض لعدد كبير من المنوعات (تابو) ولم يكن مسموحاً بمقابلته إلا لموظف واحد فقط، وهو ناظر القصر الذي يحق له وحده الاتصال بالملك.

ولا يصح لولي العهد الاتصال بالملك إلا عندما تسمح المؤثرات الفلكية بذلك وتكون هذه المؤثرات الفلكية مناسبة.

ومع ذلك فقد كان هناك مناسبات يستطيع بها رجال البلاط الآخرون الاتصال بالملك مثلاً عندما يوصل أحد المراسلين للملك خبراً مفاده أن أحد رجال البلاط قد قبل هدية من شخص طالباً منه أن يكلم الملك بالنيابة عنه.

وقد كان هناك أي شخص يأتي من الخارج ويسمح له بمقابلة الملك يفعل ذلك وهو معصوب العينين، وهذا وإن إمكان الاقتراب من الملك ومقابلته عندما تكون الظروف مواتية وأن يبقى الملك منعزلاً عندما تكون الظروف غير مواتية، هذا الوضع سبب زيادة نفوذ الخبراء الذين يفسرون الظروف الفلكية.

وقد كانت هناك مناسبات يظهر فيها جميع الموظفين الكبار أمام الملك لتأدية فروض الطاعة، وكان ذلك أمراً مكلفاً بالنسبة إلى الأشخاص المعنيين بالأمر لأنه كان من المنتظر أن يقدم هؤلاء هدايا ذات قيمة، وتتضح قيمة سلم هذه الهدايا من الموظفين الكبار إلى صاحب الجلالة وذلك من قيمة الذهب التي أرسلها أحد الحكام إلى ولي العهد بما قيمته رطل من الذهب، بما يعادل حسب أسعار أوائل الثمانينات من هذا القرن (١٩٨٠م) مقدار (٣٠٠٠) جنيه إسترليني.

ولقد ذكرت الممنوعات التي كان يخضع لها الملك وذلك إما لتلبية متطلبات الطقوس الدينية أو كحماية للملك من أي حوادث تحدث في يوم من الأيام من حوادث سوء الطالع.

وكان بعضها يشمل الإهانات أو الإزعاجات وهكذا وفي مناسبات عديدة نجد أن على الملك الآشوري أن يقوم بالصيام مدة عدة أيام حتى ظهور القمر من جديد، أو أن يمتنع عن تناول الطعام المطبوخ أو أن يلبس ملابس إحدى المربيات، أو أن يبقى محصوراً في داخل القصر أو أن يلبس ثوباً أبيض لمدة عدة أيام، أو أن يجلس لمدة أسبوع في كوخ من القصب ويعامل كما أنه لو كان مريضاً.

وكانت العلائم الفلكية تستطيع توقيف جميع أعمال الدولة، مثلاً المعاهدات التي ينبغي تصديقها عن طريق أداء القسم أمام الآلهة يمكن لهذه الإجراءات أن

تتم ضمن أيام معينة، وذلك لأن أداء القسم في أيام غير موثقة ربما يسبب نتائج وخيمة.

وإن أغرب تلك الممنوعات وأطرفها ذلك الذي كان يأمر في حالات تظهر فيها علائم خطيرة أن يتنازل الملك عن السلطة مؤقتاً ويسلم العرش إلى شخص بديل، وأن يتزوج هذا البديل عروساً ويحكم مدة مائة يوم ويستعد لجميع الشرور التي كانت تهدد الملك، وهكذا ينقذ الملك الدولة من إحدى الكوارث.

وفي نهاية الأيام المائة يعدم الملك البديل وعروسه ويدفنان باحتفال كبير ويعود الملك إلى عرشه بأمان.

وكان أحد الملوك الجدد ولاسيما (اسرحدون) كانت تتنابه الكوابيس والخرافات حول سوء الطالع، وكان الخبير في قضايا سوء الطالع يتلاعبون بالأطفال بالملك، إذ نجد الملك -مثلاً- قلقاً لأن حيواناً يدعى النمس قد جرى تحت عربته إذ إنه كان يعرف سوء الطالع الذي حدث عندما مد النمس يده بين رجليه، وهل هذا ينطبق على الوضع إذا كان هذا الرجل راكباً عربته؟ والحقيقة هذا ينطبق.

وفي حالة أخرى نرى الملك (أسرحدون) خائفاً جَزَعاً وذلك عند حدوث هَزَّة أرضية ولم يكن خائفاً من الحادث نفسه بل من الشرور التي كان يتبأ بها الحادث.

فقد كان أحد الكهنة يقول له:

((إن الذي صنع الهزة الأرضية قد صنع أيضاً الطقوس المضادة للحيلولة دون وقوع الشر الذي تنذر به الهزة.))

وقد كان اسرحدون يعبر عن قلقه ومخاوفه مما جعل من الضروري مواساته ولاسيما حول الخسوف والكسوف.

وفي حالة أخرى حاول أن يكتشف من بعض الكتب ما كانت بعض نذر الشر من ولادة معينة تنذره، بينما يحاول أحد الكهنة أن لا يشجّعه على اتباع فوضى الأشخاص الهواة المتدخلين في شؤون الغير.

وقد قال الكاهن: ((إن ذلك الكتاب كان صعب الفهم جداً، ولا يستطيع أي إنسان لم يدرس هذا الكتاب دراسة مفصلة أن يفهمه، وإن هذا الكاهن سوف يفسّر للملك شخصياً عند مقابله.))

(وهذا شاهد عن سهولة وصول الكهنة إلى الملك).

كان مسكن الملك مفصلاً عن القسم المخصص لشؤون إدارة الدولة، وكانت مشكلة الملك الرئيسية هي إبقاء نسائه في ظروف النظام، وإن لدينا سلسلة من المراسيم تدعو إلى ذلك، وهي تعود إلى ما بين القرن الرابع عشر والحادي عشر.

ولقد كان إخلاد النساء إلى النظام عملاً مزعجاً ومحرجاً، وذلك نظراً لأنه بالإضافة إلى الزوجات والمخلصات اللواتي اتخذهن الملك بناءً على اختياره الشخصي فإن لديه عدداً كبيراً من السيدات الأخريات القادمات إلى القصر -وهُنَّ إما كن مراسلات من بعض الأمراء الذين كانوا يطلبون التحالف معه بسبب المصاهرات، أو إهْنُ قد جُلبن كجزء من الجزية والغنائم من المدن المغلوبة على أمرها-.

فالحياة سوف تكون مزعجة وتسبب شد الأعصاب عند وجود عُصبة من النساء محصورات كلهنّ معاً، وهنّ يتنافسن على رضا رجل واحد.

وتشير المراسم إلى زوجات الملك والنساء الأخريات اللواتي كُنَّ يتقاتلن ويتلاعن بعضهن مع البعض الآخر.

ولذلك تشير المراسم الخاصة بنساء البلاط إلى أن النساء كن كالعاهرات، وقد كانت مشاجراتهن مصدر تسلية لرجال القصر، ولكن إذا سمع أي شخص من هؤلاء النساء وهن يتشاجرن أو يغنين الأمر الذي كان يشبه ما يحدث في

الشرق الأدنى في هذه الأيام، فإن هذا الشخص الذي سمع معرض للضرب الشديد، أو قطع إحدى أذنيه.

وبالنسبة للنساء أنفسهن فكان من الصعب إحلال النظام بينهن، وكانت نساء القصر يملكن حق الأمر بضرب خادماتهن ثلاثين ضربة بالعصا إذا قمن باقتراف أي ذنب ولأول مرة.

وكانت هذه العقوبات تجري بشكل وحشي، يصل إلى حد قتل الفتاة ضرباً، ولكن في حال حدوث ذلك فإن السيدة نفسها تصبح عرضة للعقاب.

هناك قواعد صارمة بخصوص التقاء رجال البلاط بنساء القصر، فإذا حدثت ودعت إحدى سيدات القصر أحد رجال البلاط وكانت عارية من الثياب، وإذا نظر إليها أثناء المحادثة فإن هذا الرجل كان يُضرب ضرباً مُبرَّحاً.

وهذا يدل أن بعض نساء القصر يَصِلْنَ إلى حالة من الضجر إلى درجة تسليية أنفسهن بتعذيب رجال البلاط.

ولم يكن مسموحاً ولا بأي حال من الأحوال أن يقترب أحد رجال البلاط أكثر من مسافة سبع خطوات من أي امرأة ليتكلم معها.

أما اللقاءات غير الشرعية إذا حدثت واكتشفت فإن ذلك يعني الموت لكلا الطرفين.

وإذا اضطر أحد الموظفين للدخول إلى داخل القصر كان على جميع النسوة الخروج من المنطقة إلى خارج أماكن إقامة الحريم.

وكان هناك حالة المنع الشرقي العادي بالنسبة للمرأة التي تمر بفترة العادة الشهرية، وتنص بعض المراسيم على ما يلي:

((عندما يحل وقت تقديم الأضاحي (وهو أحد المناسبات الدينية) فإن أي امرأة من التي لا يجوز الاقتراب منها، (وهذا يعني حالة المرأة في حالة العادة الشهرية) إنه لا يجوز لمثل هذه المرأة أن تدخل إلى حضرة الملك.))

والطريف أن يمنع دخول المرأة في تلك المناسبة مما يعني أن ذلك كان مسموحاً  
في الأيام العادية.

obeyikandali.com